

Distr.: General
15 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المعني بمتابعة تمويل التنمية

25-28 نيسان/أبريل 2022

متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تمويل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

تتضمن هذه المذكرة التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية للتقرير عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2022 الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية. وتستند فرقة العمل، في تقريرها، إلى خبرة أكثر من 60 عضواً من أعضائها وإلى التحليلات التي أجروها والبيانات التي جمعوها. وتقدم تحليلاً للسياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة، والتمويل والتنمية المستدامين على أساس الوعي بالمخاطر، والتقدم المحرز في مجالات العمل السبعة المشمولة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمسائل ذات الصلة بالبيانات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - لمحة عامة ورسائل رئيسية

1 - في آذار/مارس 2021، حذرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من احتمال أن ينقسم العالم إلى شقين متباعدين الذي يمكن أن يؤدي إلى ضياع عقد من عمر التنمية المستدامة. والآن، وفي منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أصبح التباعد حقيقة واقعة. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيظل دون مستويات عام 2019 في بلد واحد من كل خمسة بلدان نامية. وبشكل ذلك انتكاسة شديدة على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أصبح 77 مليون شخص آخرين يعيشون في فقر مدقع في عام 2021، وحدثت زيادة حادة في عدم المساواة.

2 - وقد يزداد التباعد بين البلدان اتساعا في الأشهر والسنوات المقبلة. فالتوترات الجغرافية السياسية على الصعيد العالمي تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، حيث تؤثر حالات النزاع على أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يتسبب في تقلب الأسواق المالية وزيادة مخاطر التراجع في الاقتصاد. وسيؤدي تشديد شروط التمويل العالمية في مواجهة ارتفاع التضخم إلى تعريض المزيد من البلدان لخطر المديونية الحرجة. ولا يزال عدم الإنصاف فيما يتعلق بالفقاعات مرتفعا أيضا: فقد بلغ عدد جرعات اللقاح التي أُعطيت لكل 100 شخص في أقل البلدان نموا 23,9 جرعة فقط، بينما بلغ 147,4 جرعة في البلدان المتقدمة النمو. وسيظل تغير المناخ يفاقم تحديات التمويل، ولا سيما في البلدان الضعيفة.

3 - وكانت "الفجوة التمويلية الشاسعة" عاملا من العوامل الرئيسية الباعثة على التباعد. فقد اقترضت البلدان المتقدمة النمو مبالغ غير مسبوقه بأسعار فائدة شديدة الانخفاض من أجل دعم اقتصاداتها وشعوبها خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستثمار في التعافي. أما البلدان الفقيرة، فقد كانت استجابتها للتصدي للجائحة محدودة بسبب قيود المالية العامة، على الرغم من الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وانخفضت الإيرادات الضريبية، على نحو يعكس الاتجاهات الهبوطية في النشاط الاقتصادي الإجمالي، واضطرت بلدان كثيرة إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وخفض الإنفاق في مجالات ذات أهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل التعليم والاستثمار العام.

4 - وما لم يعكس المجتمع الدولي مساره، فسيستمر التباعد. وقدمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في تقريرها عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2022، توصياتها لتحسين إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل اللازم من أجل الاستجابة للأزمة، وكذلك من أجل تنفيذ استثمارات إنتاجية في التعافي والعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. ونبعت ثلاث رسائل رئيسية من تحليل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وشكلت الأساس لتوصيات مرتبطة بجميع مجالات خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، على النحو الموجز أدناه:

(أ) الرسالة الأولى هي أن فجوات التمويل ومخاطر الديون المتزايدة يجب أن تُعالج على وجه الاستعجال، بسبل منها تعبئة الموارد من جميع مصادر التمويل وكفالة حسن إنفاق تلك الموارد. وفي ضوء محدودية الخيارات المتاحة لتعبئة المزيد من الموارد المحلية في الوقت الراهن، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده للوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ودعم الحصول على التمويل المستدام الطويل الأجل. ويشمل ذلك تعزيز نظام المصارف الإنمائية واتخاذ تدابير لمعالجة الارتفاع غير المسبوق لتكاليف الاقتراض السيادي الذي تواجهه البلدان النامية في الأسواق الدولية (بسبل منها على سبيل المثال الضمانات الجزئية وتحسين منظومة المعلومات، إلى جانب الحد من المخاطر على الصعيد الوطني).

ويجب التصدي لمخاطر الديون المتزايدة عن طريق ما يلي: '1' كفالة تنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتوسيعه بمزيد من الانضباط الزمني؛ و '2' استكشاف آليات لزيادة الحيز المالي، مثل مبادلة الديون؛ و '3' العمل على إيجاد حل أكثر شمولاً؛

(ب) والرسالة الثانية هي أن جميع تدفقات التمويل يجب أن تكون متنسقة مع التنمية المستدامة. وقد سلطت الجائحة الضوء مرة أخرى على أوجه الترابط بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية. وأبرزت الحاجة إلى معالجة تغير المناخ وعدم المساواة بشكل مباشر من أجل الحفاظ على الآفاق الاقتصادية. ويمكن للنمو الاقتصادي، بدوره، أن يساعد في تمويل العمل البيئي والاجتماعي. ويعني ذلك ضمناً، على سبيل المثال، تعديل السياسات المالية، والتصدي للتمويه الأخضر، وزيادة تمويل العمل المناخي، وإعادة النظر في الحوافز في النظام المالي الدولي؛

(ج) أما الرسالة الثالثة، فهي أن تعزيز الشفافية والمعلومات سيعزز قدرة البلدان على إدارة المخاطر وتنفيذ استثمارات أفضل. فتحسين جودة البيانات ليس مطلوباً من أجل إتاحة الرصد وضمأن المساءلة فحسب، بل أيضاً من أجل دعم التخطيط في القطاع العام وصنع القرار في القطاع الخاص. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات من حيث نطاق التغطية بالبيانات وجودتها، ولا تزال الهوة الشاسعة مستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتهيئ التكنولوجيا الجديدة والرقمنة فرصاً لسد الفجوات على نطاق خطة عمل أديس أبابا. وفي حين بذلت جهود هائلة وأحرز تقدم هائل، على النحو الموجز في هذه المذكرة، فبعض قطاعات التمويل العام والخاص لم تستعد حتى الآن استعادة كاملة من أوجه التقدم في التكنولوجيا، بما في ذلك في المجالات المشمولة في هذه المذكرة، مثل تبادل المعلومات الضريبية الدولية، والشفافية في تمويل الديون، ودور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، ووضع قياسات ومؤشرات للبيانات تذهب أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً - السياق الاقتصادي العالمي وآثاره على التنمية المستدامة

5 - مع استمرار الجائحة ونشوء مخاطر جديدة، لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية شديدة الهشاشة. ففي أوائل عام 2022، توقعت الأمم المتحدة أن يعتدل النمو العالمي ليصبح 4,0 في المائة في عام 2022، بعد أن انتعش حتى وصل إلى 5,5 في المائة في عام 2021. ويخيم الضباب على الآفاق الأساسية بسبب النزاع العسكري في أوكرانيا وتفاقم المخاطر الجغرافية السياسية، فضلاً عن طول أمد الاختناقات في الإمدادات، وتساعد الضغوط التضخمية، والتشديد المحتمل للشروط المالية العالمية. وتظل عودة ظهور الجائحة تشكل خطراً على توقعات النمو في العديد من البلدان.

6 - وتواجه السلطات النقدية خيارات سياساتية صعبة في خضم بيئة مليئة بالتحديات. فقد دفع تصاعد الضغوط التضخمية العديد من المصارف المركزية إلى تشديد مواقف السياسات النقدية، حتى قبل أن تحدث الزيادة الحادة الأخيرة في أسعار النفط والمواد الغذائية العالمية بفعل الأحداث الجغرافية السياسية. غير أن التشديد المفاجئ للشروط المالية العالمية - والذي قد يفاقمه تجدد "البحث عن الاستثمار المأمون" - يمكن أن يبعث على تباطؤ في النمو وتصحيحات حادة في السوق، وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلدان النامية على نطاق كبير وحدوث ارتفاع مفاجئ في تكاليف خدمة الدين. ومن المرجح أن يؤدي هذا التطور إلى زيادة الشواغل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين ومخاطر المديونية الحرجة، ربما باستثناء

بعض مصدري السلع الأساسية، ويمكن أن يدفع الحكومات إلى أن تشدد السياسات المالية أكثر، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل النمو أكثر.

7 - ويؤدي تنامي مخاطر التراجع في الاقتصاد العالمي إلى تفاقم خطر ضياع عقد من عمر التنمية المستدامة، على النحو الذي أُبرز في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021. فقد كان التعافي من الجائحة أكثر ضعفاً في الاقتصادات النامية، كما يتجلى في تكبدها خسائر أكبر في الناتج مقارنةً بتوقعات ما قبل الجائحة. وتشمل العوامل التي تلقي بثقلها على النمو في البلدان النامية بطء التقدم المحرز في مجال التلقيح، وتباطؤ التعافي في سوق العمل، وضيق الحيز المالي، وتشديد الشروط النقدية.

8 - وفي العديد من أقر بلدان العالم، عكست الجائحة مسار عدة سنوات من المكاسب التي تحققت في الإيرادات. فعدد الفقراء المدقعين من المتوقع أن يظل أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. والواقع أن العديد من البلدان معرضة لأن تغرق أكثر في دائرة من الديون التي لا يمكن تحملها، والتشفس، والفقير والجوع المتزايدين. وتزداد البيئة المليئة بتحديات متزايدة التي يعمل فيها صناع السياسات تفاقماً بسبب تنامي أوجه الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فزيادة وتيرة حدوث الصدمات المتصلة بالمناخ وشدها تؤثر بشكل غير متناسب على بعض أكثر الاقتصادات ضعفاً في العالم، مما يزيد من تخلف تلك الاقتصادات عن الركب. ويمكن أيضاً للتحويلات الهيكلية المستمرة في المشهد العالمي، لا سيما وتيرة الأتمتة والرقمنة المتسارعة، وطبيعة الوظائف المتغيرة، أن تضر بشكل غير متناسب بشرائح معينة من السكان، مما يفاقم أوجه عدم المساواة.

9 - ويمكن لسياسات الاقتصاد الكلي والتمويل أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في التعافي على نحو أكثر استدامة وشمولاً للجميع وقدرة على امتصاص الصدمات. وينبغي للاعتبارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما فيها أثر تغير المناخ، أن تُدمج في أطر السياسات الضريبية والنقدية والمالية. ويلزم أيضاً توفير دعم حاسم من المجتمع الدولي لإيجاد الحيز المالي اللازم للبلدان حتى تعود إلى المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك حتى تشارك في تحمل عبء التصدي لتغير المناخ وغيره من التحديات المشتركة.

ثالثاً - التغلب على "الفجوة التمويلية الشاسعة"

10 - تتسبب القيود المالية في البلدان النامية في فجوة آخذة في الاتساع في التعافي من الجائحة. فما فتت البلدان المتقدمة النمو تمول استجابة واسعة النطاق للتصدي لجائحة كوفيد-19 بأسعار فائدة منخفضة انخفاضاً تاريخياً. أما في العديد من البلدان النامية، فقد كُبلت هذه الاستجابة بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الاقتراض في الأسواق المالية الدولية وعدم إتاحة الوصول إلى هذه الأسواق إلا بشكل متقطع. وقد ساهم هذا الوضع الذي يطلق عليه الفجوة التمويلية الشاسعة في إضعاف قدرة البلدان النامية على تمويل استجابة مناسبة لصدمة تاريخية. وهذه الفجوة، إن لم تُعالج، ستزيد من شدة التباين في آفاق التنمية، وستفوق مخلفات الجائحة بشكل خطير جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11 - ويُمكن التمويل بالدين للبلدان من الاستجابة لحالات الطوارئ، مثل الجائحة، ومن تمويل استثمارات طويلة الأجل في العمل المناخي وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذا التمويل، إذا لم يُحسن استخدامه، يمكن أن يُعَيِّد الحيز السياساتي في نهاية المطاف ويهدد الاستقرار المالي. ويسمح الاقتراض

السيادي للحكومات بزيادة الإنفاق وتقديم المساعدة أثناء أي أزمة، حينما قد لا تكون الجهات الفاعلة في القطاع الخاص قادرة على أن تقوم بذلك. فهو يسمح للبلدان بالاستثمار في المستقبل عندما تظهر فرص استثمارية إنتاجية تدعم المنفعة العامة. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تساعد في تحقيق أهداف السياسات العامة وأن تزيد، بمرور الوقت، حجم الوعاء الضريبي والقدرة على خدمة الدين. ومع ذلك، فلا يمكن الحفاظ على الفوائد إلا إذا أُديرت المخاطر بعناية واستُخدمت الموارد بفعالية. وغالبا ما يؤدي التراكم السريع للدين إلى أزمة مالية. ويتمثل التحدي في زيادة فرص الحصول على تمويل مستقر وطويل الأجل وميسور التكلفة، وفي استخدام العائدات بصورة إنتاجية بغية تحقيق أهداف السياسات العامة وتعزيز القدرة المالية.

12 - وإذا لم تُعالج فجوات التمويل، فربما تنصرف البلدان عن الاستثمارات الإنتاجية حتى تلبى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو أمر غير مرغوب فيه لأسباب تتعلق بالإلصاف والكفاءة على حد سواء. ويكون التمويل بالدين هو الأنسب للاستثمارات (مثل الاستثمارات في الهياكل الأساسية) التي تدر عائدات مباشرة أو تعزز القدرة المالية للبلد على مدى آفاق زمنية ملائمة. وينبغي أن تجتذب هذه الاستثمارات الموجهة إلى التنمية المستدامة التمويل من مستثمرين يستثمرون على مدى آفاق طويلة بما فيه الكفاية، مثل صناديق المعاشات التقاعدية أو المصارف الإنمائية العامة، غير أن الأمر في الوقت الحاضر ليس كذلك لأسباب متنوعة. فهناك أشكال أخرى من الإنفاق العام التي قد لا تعزز بشكل مباشر القدرة المالية والتي لا يكون من المرجح أن يمولها المستثمرون التجاريون، حتى على المدى الطويل، ولكن قد يكون لا غنى عنها في تجنب التكاليف الكبيرة (العمل المناخي)، والقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين أو غير ذلك من أهداف التنمية المستدامة. وتمثل الأمور السابق ذكرها أولويات التزم المجتمع الدولي بدعمها وينبغي أن تجتذب التمويل من مصادر ميسرة الشروط.

13 - ولعكس اتجاه التباين في التعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم أن تتاح للبلدان إمكانية موثوقة للحصول على التمويل الميسور التكلفة من مصادر ميسرة الشروط واعتيادية (أي مصادر عامة وخاصة ومحلية ودولية). ويمكن للأخذ بمجموعة من التدابير أن يساعد البلدان النامية على تعبئة تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة وعلى إنفاقه بفعالية لتحقيق أهداف السياسة العامة، بسبل منها اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) إنفاق الموارد المعبأة بفعالية، وهو شرط مسبق لبورة التمويل الإضافي في صورة أثر إنمائي وتعزيز القدرة المالية على خدمة الدين. ويمكن أن يتحقق ذلك بتعزيز كفاءة الاستثمار العام والحكومة الرشيدة، وربط الدعم الذي تقدمه الجهات الشريكة في الاستثمار والتنمية بخطط متوسطة الأجل تمسك بزمامها البلدان (من خلال إطار تمويلي وطني متكامل، على سبيل المثال)؛

(ب) تعبئة تمويل عام إضافي للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، بجمع الموارد المحلية على سبيل المثال. ويمكن للمصارف الإنمائية العامة أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد، بالنظر إلى قدرتها على تقديم قروض تكون طويلة الأجل وتصب في مواجهة التقلبات الدورية بأسعار معقولة؛

(ج) الحد من تكاليف الاقتراض من المصادر التجارية ومن تقلباته المسايمة للدورات الاقتصادية، وذلك باتخاذ إجراءات محلية ترمي إلى الحد من المخاطر وتعزيز البيئة المؤاتية، وبذل جهود دولية ترمي إلى الحد من التقلبات في الأسواق العالمية، وإدخال تحسينات على منظومة المعلومات،

بما في ذلك تقديرات الجدارة الائتمانية على المدى الأطول وتقييمات القدرة على تحمل الدين، والاستفادة من الاهتمام المتزايد بمسائل الاستدامة للحد من تكاليف الاقتراض؛

(د) معالجة المديونية المتضخمة من أجل تخفيف أعباء الديون وتحرير الموارد لاستثمارها في تنفيذ العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

14 - وتمس الإجراءات المبينة أعلاه مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا. وترد بعض التحليلات التفصيلية والتوصيات، وكذلك الإجراءات التكميلية الرئيسية، في فصول تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022، وتُعرض بإيجاز أدناه.

رابعاً - الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022

الموارد العامة المحلية

15 - لقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على الموازنات المالية. فقد انخفضت الإيرادات الضريبية، وبخاصة في أفقر البلدان، في حين زادت احتياجات الإنفاق. وتشمل الدروس المستفادة أهمية التخطيط على المدى الطويل لتيسير اتباع سياسة مالية معاكسة للتقلبات الدورية، لا سيما في عالم يتسم بالتغير التكنولوجي المتسارع الوتيرة والتقلب المتزايد في الأنماط المناخية.

16 - وتستفيد البلدان كثيراً من قوة النظم المالية، بسبل منها تنوع مصادر الإيرادات، الذي يمكنه أن يتيح للحكومات حيزاً أوسع لتنفيذ سياسات مالية فعالة معاكسة للتقلبات الدورية. ومن المرجح للبلدان التي تعاني من ضعف السياسات المالية وانخفاض هوامش الأمان أن تصبح أكثر هشاشة خلال أي أزمة. ويمكن للحكومات أن تعد خططا احترازية قبل وقوع الصدمات وفي سياق استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل وأطر التمويل الوطنية المتكاملة الأوسع نطاقاً. فإدماج التوقعات البعيدة المدى في عملية صنع السياسات، فيما يتعلق بالإصلاحات الضريبية والاستثمار العام على سبيل المثال، يمكن الحكومات من تحسين استجابتها للصدمات ومواءمة الخطط مع أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

17 - ويمكن أن تسهم قوة النظم المالية، بما فيها نظم الضرائب والإنفاق، في التخفيف من حدة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، وأن تدعم في الوقت نفسه النمو الاقتصادي والتحول الصناعي والاستدامة البيئية. وبالنظر إلى الطموحات التي تنطوي عليها خطة عام 2030 والتحديات التي يفرضها التعافي من جائحة كوفيد-19، يشكل تحسين هيكل النظام الضريبي حتى يتسق مع استراتيجيات تمويل أهداف التنمية المستدامة أولوية متزايدة. ويمكن لتوسيع الأوعية الضريبية أن يساعد البلدان على تحمل الصدمات. وينبغي أن يُستشَد باستراتيجيات للإيرادات المتوسطة الأجل تمتلك البلدان زمامها في تنفيذ إصلاحات في نظم الإيرادات من أجل توسيع الوعاء الضريبي، والحد من تجنب الضريبة والتهرب من دفع الضريبة، وخاصة من قبل الأثرياء. ويمكن أيضاً لهذه الاستراتيجيات أن تساعد في توجيه إصلاحات الإدارة الضريبية. ويمكن لتعزيز الإدارة المالية العامة أن يُحسِّن كفاءة الإنفاق، بسبل منها تحسين نظم الشراء لمنع الفساد، حتى فيما يتعلق ببرامج الإنفاق في حالات الطوارئ. وينبغي أن تتبلور هذه الجهود في أطر تمويل وطنية متكاملة تمتلك البلدان زمامها.

- 18 - وتخلق السياسة المالية حوافز تؤثر على النشاط الاقتصادي والنتائج الاجتماعية والبيئية. وينبغي للحكومات أن توائم جوانب المالية العامة كلها مع التنمية المستدامة.
- 19 - أولاً، ينبغي للبلدان أن تستخدم النظام المالي بفعالية للحد من أوجه عدم المساواة، وفقاً لالتزاماتها بموجب خطة عام 2030. ويمكن لعدد من السياسات المالية أن تساعد في معالجة أوجه عدم المساواة، على النحو الموجز أدناه:
- (أ) يمثل فرض ضرائب الدخل التصاعدية في إطار وعاء ضريبي واسع، مع توفير بدلات مناسبة للفقراء، أداة رئيسية لمعالجة عدم المساواة في توزيع الدخل؛
- (ب) يمكن للسياسات التي ترفع معدلات الضريبة المفروضة على الدخل الرأسمالي لتصبح أقرب إلى معدلات الضريبة المفروضة على الدخل المتأتي من العمل أن تساعد في جعل الأثرياء، الذين عادة ما يكون لديهم مستويات عالية من الدخل الرأسمالي، يدفعون الضرائب المناسبة. ويمكن لفرض ضرائب على الثروات أو التركات أن يعزز هذه الجهود.
- (ج) تنشئ نظم الحماية الاجتماعية الشاملة، التي لها أثر مباشر على عدم المساواة، أيضاً بنية تحتية يمكن أن تُستخدم للاستجابة في حالات الطوارئ والأزمات، ويمكن أن تُصمم بغرض التحفيز على إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية والحد من تجنب الضريبة والتهرب من الضريبة.
- 20 - ثانياً، ينبغي للبلدان أن تستخدم النظام المالي بمزيد من الفعالية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولتحقيق هذه الغاية، يوصى بما يلي:
- (أ) أن تضع البلدان سياسات تستند إلى تحليل منهجي للأثار الجنسانية المترتبة على نظامها الضريبي وميزانياتها؛
- (ب) أن يستجيب الإنفاق العام للاحتياجات المحددة، بما في ذلك زيادة الاستثمار في اقتصاد الرعاية، الذي سيحقق "عائداً ثلاثياً" يتمثل في مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتعزيز القدرات البشرية، وتوفير فرص عمل لائقة في قطاع الرعاية المدفوعة الأجر.
- 21 - ثالثاً، ينبغي لجميع البلدان مواءمة نظمها المالية بشكل أفضل مع هدف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك مع غيره من الأهداف البيئية. وربما تحتاج الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ إلى مزيج من الأدوات (منها الضرائب، وأسواق الكربون، واللوائح، والإعانات المالية) حتى تكون مجدية سياسياً وعملية إدارياً وفعالة. وتشمل السياسات المحددة التي يمكن استكشافها ما يلي:
- (أ) إلغاء الإعانات المالية الصريحة المتعلقة بالوقود الأحفوري، وتسعير انبعاثات الكربون من خلال الضرائب أو مخططات تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات أو كليهما.
- (ب) تنفيذ استثمارات عامة في البدائل النظيفة، وزيادة التحويلات الاجتماعية من أجل التخفيف من أي آثار رجعية تتجم عن إنهاء الإعانات المالية المتعلقة بالوقود الأحفوري أو عن فرض ضرائب على الطاقة.
- 22 - وكفي بقي البلدان بالالتزامات المتعهد بها في خطة عمل أديس أبابا، ينبغي لها أن تعزز التعاون الضريبي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات واستخدامها، لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب.

فالرقمنة، مقترنة بالتقدم المحرز في تبادل المعلومات الضريبية بين البلدان والمعايير الدولية الجديدة بشأن تسجيل الملكية النفعية للأدوات القانونية، تزيد من حجم وعمق منظومة المعلومات المتاحة لتعزيز النزاهة الضريبية والمالية. غير أن بلدان كثيرة لا تستطيع الاطلاع على هذه المعلومات أو الاستفادة منها. ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي للسلطات أن تقوم بما يلي:

(أ) إتاحة المزيد من المعلومات في الملك العام لتقرير السياسات على نحو أكثر استتارة على نطاق الدوائر الحكومية، بسبل منها نشر معلومات عن الآثار المحتملة لأي معايير ضريبية دولية جديدة وإتاحة اطلاع الجمهور على سجلات الملكية النفعية؛

(ب) تحسين الاستفادة من المعلومات على المستوى الوطني، بسبل منها تبادل المعلومات والتحقق منها على نطاق الدوائر الحكومية؛

(ج) تحسين تبادل المعلومات الضريبية على الصعيد الدولي، لا سيما لصالح أقل البلدان نمواً، عن طريق تمكين المزيد من البلدان من تلقي المعلومات المطلوبة وتوفير المساعدة في تحسين النظم وبناء القدرة على الانتفاع بهذه المعلومات.

23 - وأخيراً، فإن رقمنة الأموال تجلب مخاطر جديدة تتعلق بتجنب الضريبة والتهرب من دفع الضريبة والتدفقات المالية غير المشروعة، فضلاً عن احتمالات جديدة لإنفاذ القانون. فيلزم مواصلة البحث والتوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها تكييف السياسات الضريبية والإدارة الضريبية، وخاصة في البلدان النامية، مع الأصول الرقمية، بما في ذلك الأصول المشفرة، والعملات المشفرة الثابتة، والعملات الرقمية للبنوك المركزية، وجعلها تؤثر في تطوير هذه الأصول وفي استخدامها.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

24 - لبلوغ الأهداف الإنمائية، يتعين على القطاع الخاص أن يستثمر في المستقبل، ولا سيما في تطوير القدرة الإنتاجية والبنية التحتية. وانتعشت استثمارات الشركات الخاصة بشكل كبير في عام 2021، وإن لم يكن انتعاشها بنفس الكثافة في كل المناطق، بينما تتسم اتجاهات الاستثمار المستقبلية بعدم اليقين. فقد غيرت الجائحة المشهد الاستثماري من خلال زيادة التركيز على قدرة سلاسل القيمة العالمية على الصمود، وتعزيز إدارة المخاطر، وزيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية. كما أن تغير المناخ يُحدث حالياً تحولات في العديد من قطاعات الأنشطة، مثل الطاقة والزراعة. ويتعين على صناعات السياسات أن يستعرضوا أولويات تشجيع الاستثمار في ضوء التغيرات البنوية في نظم الإنتاج الدولية، ورقمنة الاقتصاد، وأثر تغير المناخ.

25 - ويعد توفير التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة شرطاً مسبقاً كي يتوسع القطاع الخاص في الاستثمار الطويل الأجل. وتغيب إمكانية الحصول على التمويل الطويل الأجل في العديد من البلدان النامية، التي لا تزال أسواق رأس المال والقطاعات المصرفية المحلية فيها غير متطورة بالقدر الكافي، وترتفع فيها تكلفة الاقتراض من الخارج في الوقت نفسه. ولمواجهة هذه التحديات، يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي أن يظل تطوير النظم المالية المحلية محط تركيز المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أيضاً أن يحل السبل الكفيلة بزيادة تشجيع الإقراض الذي يكون له أثر إيجابي على التنمية المستدامة؛

(ب) يمكن للحكومات والجهات الشريكة في التنمية أيضا أن تسعى إلى تحسين الاستفادة من الأسواق الخاصة، مثل صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة وصناديق رؤوس الأموال المجازفة، التي تمثل الآن تريليونات الدولارات، باعتبارها مصدرا أكبر لتوفير التمويل الطويل الأجل للبلدان النامية.

26 - ولئن كان الاستثمار الخاص لا يمكن أن يحل محل الاستثمار العام في البنية التحتية، فهناك فرص لتوسيع نطاق الدور الذي يؤديه في مجالات معينة. ويقتضي ذلك التصدي للعوائق التي تحول دون تعزيز الاستثمار الخاص والانتقال من النهج الذي ينظر فيه في كل مشروع على حدة إلى واحد أكثر منهجية. ولتحقيق هذا الهدف، يوصى بما يلي:

(أ) يلزم أن تضع الحكومات استراتيجيات لإنشاء بنية تحتية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود، تُحدّد فيها المجالات الملائمة للاستثمارات العامة والخاصة، وتُحدّد فيها كذلك الإصلاحات السياسية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات؛

(ب) ينبغي للجهات الشريكة في التنمية أن تستكشف السبل الكفيلة بتحسين فعالية الدعم التقني المقدم من أجل تطوير البنية التحتية، ومن بينها مثلا إنشاء سوق للمساعدة التقنية وزيادة الاستفادة من التكنولوجيا في هذا المجال.

27 - وستستفيد البلدان أيضا من وجود قطاع خاص أكثر شمولاً للجميع. فإذا لم يوفر القطاع الخاص فرصا اقتصادية لجميع شرائح السكان، فلن تقل إنتاجية الاقتصاد فحسب، بل إن أوجه الاستبعاد ستؤدي إلى عدم الاستقرار على المدى الطويل. ويمكن للحكومات أن تعزز الشمول بإزالة العقبات التي تنجم عنها أوجه الاستبعاد الاقتصادي، مثل القوانين التي تميز ضد المرأة، وبإيجاد حوافز وسياسات تستهدف الفئات المستبعدة.

28 - ولإيجاد قطاع خاص أكثر شمولاً للجميع، يجب أيضا أن تتحسن الخدمات المالية المقدمة لأولئك الذين يعانون من نقص الخدمات. وفي ظل الوضع الحالي، تعوق القيود المالية تنمية الشركات الصغيرة وقدرتها على الصمود، مما يقلل من إمكاناتها لإيجاد فرص العمل. وفي الوقت نفسه، فالتكاليف المفرطة لبعض الخدمات المالية تشكل عبئا على من يحتاجها. وللتصدي لهذه التحديات، يوصى بما يلي:

(أ) ينبغي أن يستمر صناع السياسات في تقييم ما إذا كانت التدابير التي طبقوها بشكل مناسب لمنع تعرض الشركات الخاصة لضائقة ائتمانية خلال أزمة كوفيد-19 تصل إلى المؤسسات التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر أم أنه يلزم اتخاذ إجراءات إضافية؛

(ب) يمكن للتعاون الدولي أن يساعد البلدان على أن تتعلم من بعضها أفضل السبل لمعالجة المسائل الهيكلية التي تحد من فرص الحصول على التمويل، كالجمع بين التدابير التقليدية (مثل البنية التحتية الائتمانية) ودعم الحلول الابتكارية (مثل تكنولوجيا التقييم الائتماني)؛

(ج) ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام للحواجز التنظيمية التي يمكن أن تعرقل بغير قصد الشمول المالي للفقراء، بمن فيهم المهاجرون، وأن تزيد من التكاليف، مثل تكاليف إرسال التحويلات المالية.

29 - ولا يلزم أن يكون القطاع الخاص أكثر شمولاً للجميع فحسب، بل يلزم أيضا أن يكون أكثر استدامة. فأسواق رأس المال يجب أن تكون قوة دافعة في اتجاه التحول المستدام. وقد أصبح المستثمرون يدمجون قضايا الاستدامة أكثر فأكثر في قراراتهم الاستثمارية، لا سيما من خلال إدارة المخاطر. غير أنه

من غير المرجح أن يُحدث ذلك تغييرا كافيا في سلوك الشركات المتعلق بالاستدامة دون أن يتخذ صناع السياسات المزيد من الإجراءات، ومنها على سبيل المثال:

- (أ) اعتماد تدابير سياساتية تقلل من ربحية الأعمال التجارية غير المستدامة، مثل تسعير الكربون، وتدعم في الوقت نفسه الأعمال التجارية التي لها أثر إيجابي على الاستدامة؛
- (ب) تحسين جودة تقارير الشركات عن الاستدامة وقابلية هذه التقارير للمقارنة، من أجل تزويد المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالمعلومات التي يحتاجونها لتقييم الشركات من حيث مسائل الاستدامة؛
- (ج) تعزيز نزاهة الأسواق بوضع قواعد ومعايير مشتركة لتسويق المنتجات الاستثمارية أو تصنيفها على أنها مستدامة؛
- (د) زيادة الطلب على الاستثمارات المستدامة بالزام صناديق المعاشات التقاعدية والجهات الاستشارية المالية بسؤال المستفيدين منها وعملائها عن تفضيلاتهم المتعلقة بالاستدامة (يمكن لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات أن تفكر في الأسئلة التي ينبغي أن تُطرح على المستفيدين والعملاء)؛
- (هـ) مطالبة المستثمرين المؤسسيين بالإفصاح عن البصمة البيئية والاجتماعية لحافظاتهم؛
- (و) وضع معايير وقواعد لنهج التمويل المستدام في أسواق رأس المال لتحفيز تدفق التمويل نحو البلدان النامية التي لديها ثغرات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التعاون الإنمائي الدولي

30 - زادت الجهات المقدمة للخدمات الإنمائية، في عام 2020، من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أعلى مستوى لها على الرغم من الركود الاقتصادي، وبرهنت بذلك على الدور الذي تؤديه هذه المساعدة باعتبارها موردا معاكسا للتقلبات الدورية في أوقات الأزمات. غير أن أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي حاليا لتلبية الاحتياجات المتنامية في مواجهة أثر الجائحة. فالمانحون، ككل، مستمررون في عدم الوفاء بالتزامهم بتقديم 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح من 0,15 إلى 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وساءت كذلك شروط التمويل الميسر، مع انخفاض عدد المنح التي تحصل عليها أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، كان توزيع لقاحات كوفيد-19، وبخاصة على أفقر البلدان، مجحفا بشكل صارخ. ولمواجهة هذه التحديات، يوصى بما يلي:

- (أ) يجب على مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يرفعوا مستوى التزاماتهم المتعلقة بهذه المساعدة وأن يفوا بها، بتوفير موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك لأقل البلدان نموا. وينبغي أن تولى الأولوية للتمويل بالمنح وليس بالقروض لصالح البلدان الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ب) ينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يولوا الأولوية فورا لسد الفجوة التمويلية التي تواجهها مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (مسرّع الإتاحة) وأن يساندوا توزيع اللقاحات على جميع البلدان بفعالية وإنصاف؛

(ج) ينبغي للجهات المانحة أن تستخدم معايير الضعف بوصفها مكملاً لاستخدام الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بمنح إمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة متسقة ومنهجية؛

(د) ينبغي للبلدان أن تسعى إلى تحسين ربط التمويل والسياسات ذات الصلة بالأهداف الأطول أجلاً المعرب عنها في خططها الوطنية، بينما ينبغي للجهات الشريكة في التنمية أن تبذل المزيد من الجهود لمواءمة تدخلاتها مع أولويات كل بلد. ويمكن أن تكون أطر التمويل الوطنية المتكاملة أداة مفيدة في تحسين فعالية التعاون الإنمائي بمواءمة الخطط والاستراتيجيات والموارد.

31 - ويمثل وضع إطار مفاهيمي أولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب طفرة في قياس هذا التعاون. وقد ساعدت مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مكافحة الجائحة، وكَمَلَت الجهود المشتركة بين الشمال والجنوب. ولا يزال هذا التعاون يتوسع من حيث النطاق والحجم والامتداد الجغرافي. وينبغي للجهات المقدمة للخدمات في الجنوب أن تستمر في النهوض بعملها المتعلق بقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

32 - ويلزم أن يتخذ التعاون الدولي شكلاً مُنَشَّطاً وأكثر فعالية. وقد دعا الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لإيجاد شكل لتعددية الأطراف يكون أكثر ترابطاً وشمولية وفعالية، وينصب فيه التركيز على الرؤية الاستراتيجية للتصدي للمخاطر العالمية الكبرى. ولتحقيق هذه الغاية، يوصى بما يلي:

(أ) يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقي على وجه السرعة بالتزامها بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً من أجل العمل المناخي في البلدان النامية؛

(ب) ينبغي للجهات المقدمة للتمويل أن تقي بالالتزام الجديد بمضاعفة تمويل التكيف بحلول عام 2025 وأن تولي الأولوية لتوفير التمويل بالمنح لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) ينبغي للجهات الشريكة في التنمية أن تدمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في التعاون الإنمائي على نطاق القطاعات كلها من أجل بناء القدرة على مجابهة الصدمات والأخطار الحالية والمستقبلية؛

(د) ينبغي للجهات الشريكة في التنمية أيضاً أن تبلور الالتزامات أو التعهدات المتعلقة بالمعونة والمناخ في صورة مكاسب لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبل من بينها النظر في استخدام أوجه الضعف المتعدد الأبعاد باعتبارها معايير مؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية.

33 - ويمكن أن يساعد زيادة موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تلبية الطلب المرتفع. وقد شهد الإقراض من جانب هذه المصارف زيادة كبيرة في عام 2020، ويُتَوَقَّع الإبلاغ بزيادة أكبر بالنسبة لعام 2021. ولئن كانت موارد التمويل الميسر الشروط التي توفرها هذه المصارف تقيد أقل البلدان نمواً، فإن نوافذها للتمويل بالشروط الاعتيادية تمثل قناة حيوية يمكن من خلالها أن تحصل البلدان المتوسطة الدخل على تمويل طويل الأجل بأسعار تقل عن أسعار السوق. وتوصى الجهات المانحة بما يلي:

(أ) تزويد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لا سيما بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي، بتمويل رأسمالي إضافي والنظر في إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال هذه المصارف؛

(ب) إصلاح شروط كفاية رأس المال والنهوض بِنُهْج تعظيم الميزانية العمومية.

34 - ويمكن لاستخدام التمويل المختلط، الذي يستفيد من الأموال العامة في جذب التمويل من القطاع الخاص، أن يكون خيارا لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية، لا سيما في المجالات التي بها إمكانات تؤهلها لتوفير عوائد مالية إيجابية لسداد مستحقات الجهات الشريكة من القطاع الخاص، غير أن استخدام الأموال الميسرة الشروط والإعانات المالية يجب أن يُحصَر في أضيق الحدود الممكنة. وربما يتبين أن حشد التمويل من القطاع الخاص أكثر صعوبة في خضم أزمة جائحة كوفيد-19 التي لا تزال مستمرة، ولكنه يمكن أن يكون خيارا لتمويل جهود التعافي بعد الجائحة. ويوصى بما يلي:

(أ) يمكن لاعتماد نهج متميز يكون قائما على الاحتياج والأثر أن يزيد من حجم التمويل المختلط وفعالته بالنظر إلى محدودية موارد التمويل الميسر الشروط؛

(ب) يمكن النظر في استخدام أدوات متنوعة، مثل الضمانات وآليات نقل المخاطر، كوسيلة لزيادة التمويل المختلط؛

(ج) يمكن لاستحداث أطر تمويل وطنية متكاملة أن يساعد صناع السياسات في النظر في التمويل المختلط للاستثمارات في المشاريع ذات الأثر الكبير على التنمية المستدامة.

التجارة الدولية بوصفها قوة دافعة للتنمية

35 - انتعشت التجارة العالمية بقوة من الركود التجاري غير المسبوق الذي شهده عام 2020. فمن المتوقع أن يكون حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات قد وصل في عام 2021 إلى 28 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، ويتجاوز مستواه قبل الجائحة بنسبة 11 في المائة. بيد أنه لا مجال للرضا عن النفس. فوتيرة التعافي متفاوتة بين البلدان، وأقفر البلدان هي الأسوأ حالا، نتيجة لعوامل أهمها مواطن الضعف البنوية التي تعاني منها وافتقارها إلى التنوع الإنتاجي.

36 - ويُصَحَّح حاليا الاختلال في لوجستيات التجارة الذي أعاق حركة سلاسل القيمة العالمية، وإن كان التصحيح يحدث ببطء. ولا تزال تكلفة التجارة البحرية الدولية، التي تمثل أكثر من 80 في المائة من تجارة العالم، أعلى بكثير مما كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19، وهو ما يؤثر سلبا على عمليات سلاسل القيمة العالمية. فارتفاع أسعار شحن الحاويات من شأنه أن يضر بهذه العمليات، ويزيد من أسعار الواردات العالمية، ويؤجج الضغوط التضخمية. ومن شأن ذلك أن يفرض عبئا ماليا إضافيا على البلدان التي تعتمد على استيراد السلع الأساسية، بما فيها الأدوية والمواد الغذائية. وأدى اختلال التجارة العالمية أثناء الجائحة إلى تقييد القدرة المالية للبلدان النامية التي تعتمد بشدة على الإيرادات المتأتية من التعريفات الجمركية كمصدر للإيرادات العامة. ولتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة أهميته في تيسير حركة السلع، بما فيها الأدوية والمواد الغذائية، وفي خفض تكاليف التجارة.

37 - وقد اتسعت الفجوة في تمويل التجارة، خلال الجائحة، من 1,5 تريليون دولار إلى 1,7 تريليون دولار. وبالنظر إلى أن المؤسسات المالية الخاصة ازدادت عزوفا عن المخاطرة خلال أزمة كوفيد-19، فقد أصبحت أكثر ميلا لرفض الطلب من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يؤثر على الأعمال التجارية المملوكة للنساء أكثر من غيرها، ويحول دون مشاركتها في التجارة الدولية. ويمكن

لترشيد تقييم مخاطر الشركات ولوائح مكافحة غسل الأموال على الصعيد العالمي أن يساعد في خفض تكاليف تمويل التجارة وتضييق الفجوة في تمويل التجارة.

38 - وقد أدى النظام التجاري المتعدد الأطراف دوراً أساسياً في تشجيع الانضباط في استخدام التدابير التجارية التقييدية، ولكن التقدم المحرز في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا يزال غير كافٍ. وأظهر أعضاء منظمة التجارة العالمية انضباطاً في فرض تدابير تجارية تقييدية جديدة تتعلق بالجائحة. ودعموا التعافي بالاستمرار في التراجع عن القيود التي اعتمدت في وقت مبكر من الأزمة. ويلزم بذل المزيد من الجهود من أجل النهوض بالتنسيق السياساتي المتعدد الأطراف بشأن مسائل من قبيل المعاقبة على تقديم الإعانات المالية الضارة في قطاع مصائد الأسماك، ومعالجة الأمن الغذائي بتنفيذ إصلاحات مستمرة في الأسواق الزراعية، وإعادة تنشيط المناقشة بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية، ومعالجة الفجوة الرقمية في ضوء الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية.

39 - ويلزم اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات التجارية والاستثمارية من أجل التصدي لعدم المساواة في توزيع اللقاحات وتحسين إمكانية حصول جميع البلدان على المنتجات والتكنولوجيات الطبية ذات الأهمية الحيوية لمكافحة الجائحة. فالإجراءات السياساتية يمكن أن تساعد في معالجة الحواجز التي تعيق سلسلة التوريد وتهيئة الظروف المؤاتية لتجارة الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها. ولهذه الإجراءات أيضاً أهمية محورية في زيادة القدرة التصنيعية للبلدان النامية ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية. ويُشجّع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الاتفاق على السبل الكفيلة بتحسين جهود المنظمة للتصدي لجائحة كوفيد-19، بما يشمل الجوانب المتعلقة بالسياسات التجارية.

40 - وترتبط إجراءات السياسات التجارية والاستثمارية ارتباطاً معقداً بالعمل المناخي. ويمكن لتعدلات أسعار الكربون الحدودية أن تكون مثبطة لنقل الإنتاج إلى البلدان التي لديها أساليب إنتاج أكثر كثافة في استخدام الكربون، ولكنها يمكن أن تعاقب المنتجين من البلدان ذات الاقتصاد النامي التي تكون التكنولوجيات الخضراء محدودة فيها. وتعجز غالبية اتفاقات الاستثمار الدولية السارية حالياً عن معالجة الشواغل البيئية التي قد تنشأ عن زيادة تدفقات الاستثمار. وتظل المناقشات المتعددة الأطراف هي أفضل سياق تُعالج فيه على نحو متسق مسألة نقل التكنولوجيا الخضراء إلى البلدان النامية، فضلاً عن إطار يعزز التجارة في السلع والخدمات البيئية بطريقة تعود بالنفع على البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة البلدان النامية على خفض محتوى الكربون في صادراتها.

الديون والقدرة على تحمل الديون

41 - شهد الدين العام العالمي في عام 2021 زيادة أخرى، تجاوز بها مستوياته التي كانت مرتفعة أصلاً، ليصل إلى حوالي 99 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هناك تباين في حجم ارتفاع الدين العام ودينامياته فيما بين مجموعات البلدان، تبعاً للظروف الأولية والحيز المالي الأولي. ومن المتوقع أن تظل مستويات الديون مرتفعة في العديد من البلدان، حيث يغذيها ارتفاع الاحتياجات الإجمالية من التمويل والاحتياجات من التمويل الخارجي، وأثر الجائحة المستمر على النمو والإيرادات.

42 - وتفاقم هذه الزيادة الأخيرة في الديون مواطن الضعف المرتبطة بالديون التي كانت قائمة من قبل الجائحة. فمواطن الضعف هذه، التي تصاعدت على مدى العقد الماضي، والتي بعث عليها اتساع العجز المالي وتأخر النمو، قد زادت بشكل حاد تحت تأثير الجائحة. وقد أصبحت نسبة تقارب 60 في المائة من

أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل إما معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة أو تعاني بالفعل من المديونية الحرجة وفقاً لتقييم الإطار المتعلق بالقدرة على تحمل الدين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة في نسبة هذه البلدان التي كانت 30 في المائة تقريباً في عام 2015. ولئن كانت حدة المخاطر القصيرة الأجل للأزمات المالية قد خفت في معظم البلدان المتوسطة الدخل في أوائل عام 2022، فإن حوالي ربع البلدان المتوسطة الدخل لا يزال معرضاً بشدة للخطر. وقد زادت أيضاً حصة الاقتراض المحلي. ويُفترض أن يساهم تطوير أسواق السندات المحلية في قدرة النظم المالية والضريبية على الصمود، ولكن الإفراط في الاقتراض السيادي من النظم المصرفية المحلية يمكن أيضاً أن يفاقم مواطن الضعف من خلال العلاقة بين صحة النظام المصرفي ومستوى الديون السيادية.

43 - وتتزايد تكاليف الفائدة في أفقر البلدان ولا تزال مرتفعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في وقت تواجه فيه ارتفاعاً في أسعار الفائدة، وتباطؤاً في التعافي، ونقصاً مستمراً في الإيرادات. وتتزايد أيضاً الاحتياجات الإجمالية من التمويل الخارجي في العديد من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل، مدفوعة بارتفاع تكلفة خدمة الدين الخارجي، بما يشمل المدفوعات المؤجلة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، واتساع نطاق العجز في الحساب الجاري، على الرغم من أن بعض البلدان المصدرة للنفط تستفيد حالياً من ارتفاع أسعار النفط العالمية. فزيادة اعتمادها على الديون المقدمة بشروط تجارية أو بشروط شبه تجارية ارتبطت بارتفاع تكاليف الفائدة. ومع تزايد حالة عدم اليقين والضغط التضخمية العالمية وتشدّد الأوضاع المالية، أصبحت قدرة بعض البلدان على إعادة تمويل الديون المستحقة موضع تساؤل.

44 - وكان هناك مخزون احتياطي من السيولة لمواجهة آثار الجائحة وفره مزيج من الدعم على صعيد السياسة النقدية، وهوامش الأمان التي كانت موجودة من قبل في بعض البلدان، والدعم المنسق. فقد أدى الدعم على صعيد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى تعزيز السيولة العالمية، وهو ما استفادت منه أيضاً بعض البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل استفادة تمثلت في استمرار عمليات تدفق الأموال وشراء السندات. وقد ساعد في توفير دعم السيولة كلّ من الإقراض الرسمي، ومبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي تقودها مجموعة العشرين مع نادي باريس، وآخر عملية لتخصيص حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي. وتمكنت بعض البلدان من استغلال هوامش الأمان ومصادر التمويل المحلية التي كانت موجودة من قبل، بما يشمل التمويل من المصارف المركزية. ومع ذلك، اضطرت معظم أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل إلى تقليص أوجه الإنفاق والاستثمار الأخرى في أهداف التنمية المستدامة. وربما تكون هوامش الأمان وخيارات التمويل المحلية آخذة في التناقص، في حين أن صرامة شروط التمويل الخارجي آخذة في التزايد. وفي ظل هذا الوضع الذي يجمع بين ازدياد المديونية ومواطن الضعف المرتبطة بالديون من جهة وانتهاء مدة تنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وقلة التمويل الميسور التكلفة المتاح لمعظم أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل من جهة أخرى، اكتسبت التحسينات في مجال منع أزمات الديون وتسويتها مزيداً من الإلحاح.

45 - وسيطلب دعم التعافي والاستثمار في التنمية المستدامة، مع إدارة مواطن الضعف المرتبطة بالديون، اتخاذ إجراءات شاملة. وتواجه البلدان تحدياً مركباً يتمثل في الإبقاء على الإنفاق لمواجهة الآثار المباشرة للجائحة، والحفاظ على التعافي، واستعادة هوامش الأمان، والتوسع في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك إجراءات وطنية ودعماً دولياً على نطاق مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، بسبل منها مواجهة تحديات الديون.

46 - وبالنظر إلى أن تحديات الديون من المرجح أن تزداد أكثر مع تشديد شروط التمويل العالمي، فإن هيكل تسوية الديون يحتاج إلى مزيد من التحسين. ويمكن للسعي إلى إيجاد تسويات مبكرة للديون عند الاقتضاء أن يساعد البلدان على تجنب القيام "بالقليل جدا بعد فوات الأوان". ويشمل ذلك تكثيف تنفيذ الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وإحراز مزيد من التقدم بشأن النهج التعاقدية.

47 - ومن الضروري أن يُكثَّف تنفيذ الإطار المشترك كي يتسنى اتخاذ إجراءات سريعة عندما تقع البلدان في ضائقة مالية. وسيتطلب ذلك تعزيز الوضوح بشأن العمليات والجدول الزمني، والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة في وقت مبكر، وزيادة الوضوح بشأن كيفية تنفيذ مبدأ تماثل المعاملة لدائني القطاع الخاص، وتوسيع الإطار المشترك ليشمل البلدان الضعيفة الأخرى المثقلة بالديون التي لا تستوفي شروط الاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. ويمكن لتعليق سداد مدفوعات خدمة الديون أثناء التفاوض بموجب الإطار المشترك أن يساعد في تخفيف العبء الواقع على الطرف المدين في وقت يمر فيه بضائقة، وأن يحفز كذلك على تسريع الإجراءات حتى تبدأ عملية إعادة هيكلة الديون الفعلية.

48 - ويمكن أن تتحسن أكثر مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في إعادة هيكلة الديون عن طريق الآتي:

(أ) مواصلة تعزيز البنود الشرطية للعمل الجماعي في عقود السندات؛

(ب) يمكن للبنود النموذجية لإعادة الهيكلة بموافقة الأغلبية فيما يتعلق بأجال الدفع في القروض الجماعية، التي تضعها حاليا الجهات الدائنة من القطاع الرسمي ومن القطاع الخاص بتيسير من مجموعة السبعة، أن تسد فجوة هامة في تسوية ديون القطاع الخاص؛

(ج) اللجوء إلى الحلول التشريعية، في حالة حدوث أزمة نظامية، وإذا كانت مجموعة أدوات الحل التعاقدية القائمة غير كافية لمعالجة هذه الأزمة بفعالية، وباعتبارها ملاذا أخيرا.

49 - وتمضي مبادرات مبادلة الدين قدما في عدة مناطق. ويمكن لمبادلة الدين أن تحرر الموارد اللازمة للاستثمار في الأولويات الرئيسية، على الرغم من أنها ليست وسيلة لاستعادة القدرة على تحمل الدين في البلدان التي تواجه تحديات في الملاءة المالية. ويمكن لزيادة التوحيد القياسي والمسؤولية القطرية أن تساعد على زيادة قبول مبادلة الدين.

50 - وعلى الصعيد الوطني، تكتسي العناصر التالية أهمية حاسمة:

(أ) أطر مالية متوسطة الأجل ذات مصداقية، توازن بين الاحتياجات من الدعم في الأجل القصير والاستدامة المالية في الأجل المتوسط. وينبغي أن تهدف السياسات المالية إلى تعزيز الإيرادات، وتحسين شفافية الإنفاق وكفاءته؛

(ب) ينبغي معايرة التمويل لخفض التكاليف ومخاطر إعادة تمويل الدين، بما في ذلك من خلال تطوير أسواق الدين المحلية؛

(ج) ينبغي لسياسات إدارة الديون أن تعزز الشفافية وأن تعالج بشكل استباقي مواطن الضعف الأعمق.

51 - ويجب تعزيز إدارة الديون والشفافية في الديون لمنع حدوث أزمات الديون. فحتى قبل الجائحة، لم تكن القدرات المتعلقة بإدارة الديون تواكب التعقيد المتزايد لمشهد الديون على الرغم من التقدم الذي كانت البلدان قد أحرزته. وأدت الجائحة والخسائر المرتبطة بها في الإيرادات والزيادة في الاحتياجات من التمويل إلى تصاعد هذه الضغوط أكثر. وينبغي لتعزيز القدرات ذات الصلة أن يظل محور تركيز رئيسي للمجتمع الدولي.

52 - وتعتمد الإدارة الفعالة للديون على توافر بيانات شاملة عن الديون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تنسيق عمليات جمع البيانات، وأن يعمل في الوقت نفسه على سد الثغرات في البيانات. ومن شأن التنفيذ المستمر لسياسة تمويل التنمية المستدامة للبنك الدولي، وسياسة حدود الدين الجديدة لصندوق النقد الدولي، والمبادئ التوجيهية العملية للتمويل المستدام الخاصة بمجموعة العشرين، ومبادرة شفافية الدين الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن يعزز الشفافية في الديون ويشجع على إدخال تحسينات على القدرة على إدارة الديون.

53 - وقد أدى الضعف في مواجهة الصدمات المناخية إلى تفاقم تحديات الديون، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتقوم الأمم المتحدة بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُسترشد بالضعف إلى حد ما في توزيع التمويل الميسر الشروط (مثلا من خلال منح استثناءات للدول الصغيرة ووضع شروط خاصة للاقتصادات الصغيرة في نوافذ التمويل الميسر الشروط الخاصة بالمصارف الإنمائية)، ويؤخذ في الاعتبار في تقييمات القدرة على تحمل الدين بمراعاة المخاطر البيئية. ويمكن لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد أن يساهم في التقييم الشامل لمواطن الضعف وأن يكمل الأدوات القائمة.

معالجة المسائل النظامية

54 - لقد أبرزت جائحة كوفيد-19 أوجه الترابط القوية والمتنامية بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي خضم تنامي المخاطر النظامية والمتراصة، أصبح تحسين تماسك السياسات واتساقها، على النحو الذي دعي إليه في إطار عملية تمويل التنمية وأعيد تأكيده في خطة عمل أديس أبابا، أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويلزم أن تُبذل جهود حاسمة على المستوى المتعدد الأطراف من أجل التغلب على الأزمة الحالية، ودعم البلدان الأشد احتياجا، وبناء نظام دولي أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولا للجميع.

55 - ولا تزال أزمة كوفيد-19 تفرض ضغوطا على النظام المالي الدولي في ظل تفاوت التعافي الاقتصادي وتشديد الشروط المالية العالمية. فتشديد السياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى المتقدمة النمو يتسبب بالفعل في عكس اتجاه التدفقات الرأسمالية الدولية، الأمر الذي يفرض المزيد من التحديات على صناعات السياسات الوطنيين في ظل احتمال إخضاع شبكة الأمان المالي العالمية لاختبار آخر.

56 - وقد اعتمدت البلدان على جميع طبقات شبكة الأمان المالي العالمية، ولكن إمكانية الاستعادة منها كانت متفاوتة ولا تزال هناك ثغرات. فعملية التخصيص الجديدة لحجم غير مسبق من حقوق السحب الخاصة وعملية الإقراض الطارئ التي اضطلع بها صندوق النقد الدولي كانتا الأدوات الرئيسيتين في شبكة الأمان المالي العالمية اللتين أُتيحت لمعظم البلدان إمكانية الاستعادة منهما. أما عمليات مقايضة العملات

الثنائية فقد اقتصررت على عدد أقل من البلدان، ولم ترق ترتيبات التمويل الإقليمية إلى مستوى إمكاناتها. ويوصى بما يلي:

(أ) ينبغي للبلدان التي تتمتع بمراكز مدفوعات خارجية قوية أن تقوم، في الوقت المناسب، بالتوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة إلى البلدان المحتاجة، مع مراعاة جميع الآليات قيد المناقشة؛

(ب) ينبغي للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي أن تجدد موارد الصندوق الخاصة بأدوات التمويل الميسر الشروط وتخفيف عبء الديون، وأن تستخدم المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص من أجل توسيع قدرة الصندوق على الإقراض؛

(ج) يمكن تعزيز الدور الذي تؤديه ترتيبات التمويل الإقليمية بتوسيع قواعد أعضائها وزيادة مطاريف مواردها. ويمكن لزيادة التعاون، بما فيه التعاون مع صندوق النقد الدولي، أن تساعد، على الرغم من أن هذه الترتيبات ينبغي أن تحافظ على الاستقلالية الكافية حتى تلبى احتياجات البلدان الأعضاء فيها على أفضل وجه.

57 - ويلزم أن توضع مجموعة الأدوات السياساتية الكاملة تحت تصرف صناعات السياسات حتى يعالجوا آثار التقلب في تدفقات رأس المال. ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بكل من النقد وأسعار الصرف والسلامة الاحترازية الكلية وإدارة تدفقات رأس المال، وغيرها من السياسات. ويوصى بما يلي:

(أ) يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم صناعات السياسات من خلال توجيه متسق ينظر صراحة في آثار التسيّرات والآثار غير المباشرة والتفاعلات بين مختلف السياسات. ويمكن لإطار متكامل للسياسات أن يساعد البلدان على تحديد أفضل مزيج من السياسات يمكن تنفيذه ضمن إطار تمويلي وطني متكامل أوسع نطاقاً؛

(ب) يمكن للتواصل الواضح والشفاف بشأن التحولات في السياسات النقدية في بلدان المصدر أن يساعد على الحد من الآثار غير المباشرة السلبية. ويمكن أيضاً للجهود التي تبذلها بلدان المصدر لتعزيز الاستقرار المالي المحلي وتعزيز حوافز الاستثمار المستدام الطويل الأجل أن تحد من التقلب في تدفقات رأس المال.

58 - وقد سلطت الجائحة الضوء على المخاطر الجديدة التي تهدد الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك المخاطر غير الاقتصادية المتزايدة. فلئن كان القطاع المصرفي قد صمد بوجه عام أمام اضطرابات الأسواق التي وقعت في آذار/مارس 2020، فإن جهات الوساطة المالية غير المصرفية التي تخضع لقواعد تنظيمية أقل زادت من ضخامة الضغوط في الأسواق ومن تقاوم النقص في السيولة. ومن المرجح أن يتضاعف هذا الخطر في المستقبل بسبب تنامي جهات الوساطة في مجال التكنولوجيا المالية. وتستدعي مخاطر الاستقرار الاقتصادي والمالي المرتبطة بتغير المناخ أيضاً اتخاذ إجراءات تنظيمية وإشرافية، تشمل على وجه الخصوص الآتي:

(أ) ينبغي لصناعات السياسات أن يتبعوا مبدأ "نفس النشاط، نفس المخاطر، نفس القواعد". وتشمل المقترحات المحددة تعزيز متطلبات الإبلاغ، والتدابير الرامية إلى الحد من الرفع المالي، وزيادة القدرة على استيعاب الصدمات؛

(ب) ينبغي لصناع السياسات، مع تزايد المخاطر المتصلة بالمناخ، أن ينظروا في متطلبات الإبلاغ الإلزامية للمؤسسات المالية بشأن مواطن التعرض لمخاطر المناخ واستراتيجيات التخفيف من حدتها. ويمكن للسيناريوهات المتصلة بالمناخ في اختبارات قوة التحمل أن تساعد على تقييم ما إذا كان يلزم توفير هوامش أمان إضافية في السيولة ورأس المال من أجل حماية الاستقرار المالي؛

(ج) ينبغي للمصارف المركزية أن تواصل التصدي للمخاطر المتصلة بالمناخ في إطار ولاياتها المتعلقة بكفالة استقرار الأسعار والاستقرار المالي. ويمكن لبعض المصارف المركزية أن تنظر في اتخاذ خطوات أبعد من ذلك واستخدام السياسة النقدية لدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، على سبيل المثال، من خلال إعادة توجيه عمليات شراء سندات الشركات إلى شركات أقل تلويثاً؛

(د) بما أن زيادة التنسيق فيما بين السلطات الوطنية ومع الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير يمكن أن تساعد على تحسين فهم المخاطر النظمية والآثار غير المباشرة الدولية النابعة من جهات الوساطة المالية غير المصرفية والنابعة من مخاطر غير اقتصادية، مثل تغير المناخ، فإن المعايير التنظيمية القابلة للمقارنة يمكن أن تساعد على منع المراجعة التنظيمية وضمان تكافؤ الفرص.

59 - وتخلق التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية فرصاً ومخاطر جديدة، منها ما يتعلق بالاستقرار المالي والنزاهة المالية. فخلال أزمة كوفيد-19، واصلت كبرى المنصات التكنولوجية توسيع أنشطتها في القطاع المالي. وسرعت الأزمة أيضاً من تطوير منظومة جديدة من الأصول والعملات والخدمات المالية الرقمية، لها روابط متمامية مع المؤسسات المالية التقليدية، الأمر الذي يمكن أن يزيد من المخاطر النظمية. ويوصى بما يلي:

(أ) يمكن للأنظمة الخاصة بكل كيان أن تُكَمَل مبدأً "نفس النشاط، نفس المخاطر، نفس القواعد" لمعالجة المخاطر الناشئة عن المنصات التكنولوجية الكبرى في مجال التمويل، على سبيل المثال، عن طريق منع الممارسات المخلة بالمنافسة؛

(ب) يلزم تعزيز التعاون الدولي من أجل إنشاء إطار تنظيمي شامل ومنسق للأصول المشفرة وما يسمى بـ "العملات المشفرة الثابتة" يمكنه أن يعالج أيضاً المخاطر غير المباشرة التي تواجه النظام المالي العالمي؛

(ج) ينبغي أن يُسَمَّع في المناقشات المتعلقة بمعايير العملات الرقمية للمصارف المركزية صوتُ البلدان النامية، لأنها ربما تكون أكثر تأثراً بالعواقب غير المقصودة، مثل زيادة التقلب في تدفقات رأس المال وعمليات إبدال العملات.

60 - ويلزم إيجاد نظام متعدد الأطراف قوي وشامل ومتناسك من أجل التغلب على أزمة كوفيد-19 والعودة إلى المسار الصحيح الذي يقود إلى أهداف التنمية المستدامة. وتوفر الأمم المتحدة منبرا عالميا لتجميع المناقشات التي تُعقد في مختلف المحافل والمؤسسات المتعددة الأطراف بشأن القضايا المالية والاقتصادية والبيئية (بما فيها المناخ) وبشأن القضايا الاجتماعية. ويمكن لجهود إضافية أن تعزز الاتساق والإدارة العالمية، وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى ما يلي:

- (أ) يمكن لعقد مؤتمر قمة كل سنتين بين مجموعة العشرين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، أن يساعد على تعزيز الاتساق وإحداث تغيير ملحوظ في العمل السياساتي المشترك؛
- (ب) تشكل المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص التي تجري حاليا في صندوق النقد الدولي فرصة للمضي قدما في إصلاح الحوكمة وتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

61 - هناك تحولان تكنولوجيايان كبيران يحدثان حاليا سوف يشكلان، معا، عالم ما بعد كوفيد-19 وهما: (أ) رقمنة الاقتصاد؛ (ب) والتقدم في العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي يمكن أن يدعم التحول إلى الطاقة المستدامة. فكلا الاتجاهين يخلق فرصا جديدة لتحقيق تنمية أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد وقدرة على الصمود، مما يدعم التحولات في جميع المجالات الأخرى من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا. كما أن كلا الاتجاهين مترابطان ترابطا وثيقا، حيث إن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تساعد في تسريع التحول في مجال الطاقة وهي في الوقت نفسه أيضا مصدر محتمل لطلب متزايد على الطاقة. كما أن كلا التحولين التكنولوجيين قد يؤدي إلى إيجاد مخاطر جديدة ويفاقم أوجه عدم المساواة، وهو أمر واضح بالفعل في الاقتصاد الرقمي، ويمكن ربما توقع حدوثه نتيجة للتحول في مجال الطاقة، إذا لم تُدر العمليتان بحرص. ويلزم بذل المزيد من الجهود، على الصعيدين الوطني والدولي، لتسخير تلك التكنولوجيات وتعبئة التمويل وبناء القدرات اللازمة لإحداث تحولات عادلة وشاملة للجميع.

62 - وساعدت الرقمنة المتزايدة على التخفيف من أزمة كوفيد-19 بالنسبة للبعض، ولكنها أدت إلى تقاوم تكلفة الإقصاء الرقمي وإيجاد مخاطر جديدة. وأصبحت إمكانية الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت وتوافر المهارات الرقمية شرطا مسبقا للمشاركة في الاقتصاد الرقمي. وقد كشف ذلك عن فجوات رقمية وفاقمها بين البلدان - حيث لا تزال أقل البلدان نموا متأخرة خلف الركب - وبين الرجال والنساء والشركات والعمال والفئات الضعيفة، مع تفاوت القدرة على الاستفادة من التحول الرقمي. وأتاح نمو الخدمات المالية الرقمية فرصة لتعزيز الشمول المالي، ولكنه كشف أيضا عن الفجوات المستمرة بين الجنسين وخلق مخاطر جديدة، بما في ذلك أشكال جديدة من الإقصاء والحوادث السيبرانية والاحتيال الرقمي. وأثار الدور المتنامي لمنصات التكنولوجيا الكبرى مخاوف بشأن القوة السوقية وإدارة البيانات. ويوصى بما يلي:

(أ) لسد الفجوات الرقمية، يتعين على صناعات السياسات ضمان الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى الإنترنت، والتدريب على المهارات الرقمية، والسياسات المستهدفة لفئات محددة، منها النساء والفتيات؛

(ب) يمكن للمنظمين والمشرفين الاستناد إلى التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي مع معالجة المخاطر المتزايدة الناجمة عن الحوادث السيبرانية والاحتيال الرقمي - من خلال تعزيز حماية المستهلك ومساءلة مقدمي الخدمات المالية عن حماية البيانات؛

(ج) يمكن لصناديق الخدمة الشاملة والوصول الشامل التي تتسم بحسن الإدارة والشفافية أن تساعد على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الوصول الشامل إلى الإنترنت العريض النطاق، استنادا إلى مساهمات القطاع الخاص، التي يمكن جمعها مع الأموال العامة عند الضرورة؛

(د) ينبغي استعراض الأطر التنظيمية وتعزيزها، حسب الاقتضاء، لمعالجة قضايا إدارة البيانات (لأغراض من بينها تجنب تركيز القوة السوقية)، والمساءلة عن المحتوى، والتمييز، وحقوق الإنسان. وسيلزم التنسيق الدولي لضمان اتساق المعايير العالمية.

63 - ومع تزايد الطابع الملح للتحويل إلى الطاقة المستدامة، تهيئ حلول العلم والتكنولوجيا والابتكار فرصاً جديدة. وفي حين تعززت الالتزامات السياسية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، فلا تزال الاستثمارات في مصادر الطاقة المستدامة غير كافية. فقد تقلصت الاستثمارات في مجال الطاقة في البلدان النامية (باستثناء الصين)، وحدث انخفاض في نقل التكنولوجيا النظيفة. غير أن الابتكارات التكنولوجية الحديثة أتاحت إمكانية إحداث التحول في مجال الطاقة، مع إدخال تحسينات على إنتاج الطاقة المستدامة واستخدامها النهائي، بسبل منها تكنولوجيات المستهلك الرقمي. ويوصى بما يلي:

(أ) يجب على صناعات السياسات مواصلة زيادة طموحاتهم المناخية ودعم تعهداتهم، بسبل من بينها الاستناد إلى تدابير التحفيز المالي من أجل التعافي المستدام من أزمة كوفيد-19؛

(ب) يمكن أن يشكل الاستثمار الخاص مصدراً كبيراً لتمويل البنية التحتية للطاقة، في حين يمكن للقطاع العام أن يضع حوافز ويساعد على ضمان حصول المجتمعات النائية والمحرومة من الخدمات على الطاقة على نحو شامل وميسور التكلفة. وسيكون التعاون الدولي مطلوباً لدعم التحول في العديد من البلدان النامية، بسبل منها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛

(ج) يمكن للجهود الرامية إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة، بوسائل من بينها التكنولوجيات الرقمية، أن تخفض الاحتياجات الاستثمارية الإجمالية وأن تساعد على تقليل الاعتماد على الحلول التكنولوجية التي لم تثبت جدواها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتقليصها.

64 - وتعمل منظومة الأمم المتحدة على تعزيز قدرة البلدان في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، كمكاملة بذلك الجهود الثنائية وغيرها من الجهود المتعددة الأطراف. وتقوم آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بتيسير الحوار بشأن السياسات ونقل التكنولوجيا، لأغراض منها تسخير التكنولوجيات الرقمية. ووحدت كيانات الأمم المتحدة جهودها مع الجهات الشريكة الأخرى من خلال مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، التي قدمت أكثر من بليون جرعة لقاح إلى البلدان النامية ولكنها لا تزال تعاني من نقص التمويل. ويهدف التعاون على مختلف المستويات أيضاً إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى موازنة التمويل والاستثمار والتكنولوجيا من أجل التعافي بشكل أفضل من الأزمة الحالية. ويوصى بما يلي:

(أ) الدول الأعضاء مدعوة إلى تكثيف مساهماتها في مسرّع الإتاحة والنظر في تقاسم الدراية الفنية والملكية الفكرية من أجل دعم مكافحة كوفيد-19 وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الجوائح في المستقبل؛

(ب) يلزم الاستمرار في دعم آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لمساعدتهما على الوفاء بولائيهما وزيادة تعزيز قدرة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار - بسبل منها على سبيل المثال خرائط الطريق المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

البيانات والرصد والمتابعة

65 - أكدت أزمة كوفيد-19 قيمة البيانات القوية والمتوفرة في الوقت المناسب، ما يمثل تنكيرا صارخا بالفجوة السائدة في القدرات الإحصائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فقد تسببت الجائحة في ارتفاع مفاجئ في الطلب على البيانات الدقيقة المتوفرة في الوقت المناسب عن السكان والصحة والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، ولكن العديد من نظم البيانات الوطنية لم تكن مستعدة لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة من البيانات وتحمل الصدمات، ولا سيما في البلدان الفقيرة. وسلط ذلك الضوء على أوجه التفاوت في البيانات التي كانت سائدة قبل الجائحة على الصعيد العالمي، حيث كانت أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية تمتلك قدرات أقل في مجال البيانات وتسجل درجات أقل بكثير من البلدان المتقدمة النمو وفقا لمؤشرات الأداء الإحصائي.

66 - وعلى الرغم من أهمية البيانات والإحصاءات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لصنع السياسات، فإن البيانات والنظم الإحصائية تعاني منذ فترة طويلة من نقص التمويل، في حين ارتفعت التكاليف والطلبات. وتلبي الالتزامات التي تعهدت بها الجهات المانحة والدعم الذي تقدمه حاليا في مجالي البيانات والإحصاءات جزءا صغيرا من الاحتياجات. وأصبح المشهد التمويلي أيضا أكثر تشتتا وتجزؤا وتعقيدا. واستجابة لذلك، أُطلقت ثلاث أدوات عالمية جديدة - وهي مرفق البيانات العالمي، ومركز تبادل المعلومات لتمويل بيانات التنمية التابع لشبكة برن، وصندوق تحليلات المخاطر المعقدة - في عام 2021 لتعزيز التنسيق وتعبئة التمويل للبيانات والإحصاءات. ومن الأهمية بمكان أن تستفيد تلك المبادرات من المشاركة فيها على نطاق واسع وأن تتوفر لها الموارد الكافية.

67 - وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

(أ) زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات والإحصاءات، لا سيما لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك لدعم وضع استراتيجيات وطنية للبيانات؛

(ب) تعزيز التنسيق وزيادة تكامل الجهود، بما في ذلك من خلال الصناديق والأدوات العالمية الجديدة (مرفق البيانات العالمي، ومركز تبادل المعلومات لتمويل بيانات التنمية التابع لشبكة برن، وصندوق تحليلات المخاطر المعقدة)؛

(ج) ضمان أن تكون مبادئ الملكية القطرية وفعالية التنمية في صميم الجهود والاستثمارات المتزايدة.

68 - ويمكن لاستراتيجية وطنية للبيانات في سياق إطار تمويلي وطني متكامل أن تساعد على تنفيذ نظام بيانات متكامل لتحقيق القيمة الكاملة للبيانات من أجل تحقيق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ويمكن لمنظومة البيانات، إذا ما سُخِّرَت بالشكل الملائم، أن تعزز التنمية المستدامة عن طريق ما يلي: (أ) مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية في صنع السياسات القائم على الأدلة؛ (ب) وتمكين الأفراد والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من مساءلة صناعات السياسات؛ (ج) وإحداث تحول في القطاع الخاص من خلال الابتكارات القائمة على البيانات والمساءلة. ويساعد تحسين البيانات والمعلومات أيضا على زيادة كفاءة الأسواق. ويمكن أن يؤدي تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وقابلية التشغيل البيئي للبيانات إلى تعزيز نظام متكامل، في حين أن تحسين الإلمام بثقافة البيانات يمكن أن يعزز المشاركة في النظام. بيد أن

إيجاد نظام بيانات وطني متكامل يذهب أبعد من الإحصاءات الرسمية ليشمل البيانات التي ينتجها ويتبادلها ويستخدمها جميع المشاركين يتطلب سياسات بنية تحتية ملائمة، وقوانين ولوائح، وسياسات ومؤسّسات اقتصادية، ويتطلب كذلك منظورا قائما على الحقوق لتنظيم البيانات بفعالية وأمان والتخفيف من مخاطر إساءة الاستخدام. وتحتاج الحكومات إلى استراتيجية بيانات وطنية لتنفيذ نظام بيانات وطني متكامل يأخذ في الاعتبار تلك المتطلبات. ويمكن القيام بذلك في سياق إطار تمويل وطني متكامل، يمكنه أن يساعد على ضمان وجود تمويل كاف لاستراتيجية البيانات الوطنية، فضلا عن الاستفادة من نظام متكامل للبيانات.

69 - وينبغي للحكومات أن تقوم بالآتي:

(أ) وضع استراتيجية وطنية للبيانات وفقا لمستوى النضج في مجال البيانات بحيث تحدد المسؤوليات والترتيبات المؤسسية اللازمة لتعزيز استخدام البيانات بفعالية على نطاق الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بسبل منها تحسين الوصول إلى البيانات ومبادرات تكامل البيانات لتحسين الإلمام بتقافة البيانات؛

(ب) إيجاد شرفي البيانات للنهوض بقضايا الوصول إلى البيانات وقابلية التشغيل البيئي للبيانات وإدارة البيانات؛

(ج) تحديد أولويات الموارد الوطنية للبيانات والإحصاءات والإبلاغ بوضوح بأولويات الدعم الخارجي المطلوب لتنفيذ استراتيجية البيانات - يمكن لإطار التمويل الوطني المتكامل أن يساعد في هذا الصدد.

70 - ولا يزال التقدم يتحقق في تحسين أطر البيانات وقياساتها وجمعها، على الرغم من بعض التحديات. ولم يتبق سوى عدد قليل من الثغرات في إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة حيث لم يبدأ الإبلاغ العالمي بعد، في حين تحسن رصد مؤشرات الأهداف الجنسانية، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، واعتمدت اللجنة الإحصائية مؤشرا جديدا للغاية 17-3 (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية)، يستند إلى إطار أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في البيانات المتعلقة بالإبلاغ عن الأهداف. وفيما يتعلق برصد القطاع الاقتصادي والمالي، يجري وضع مبادرة جديدة للتعاون الدولي تخلف مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات.

71 - وقد أحييت أزمة الجائحة وأزمة المناخ المناقشات بشأن مقاييس للتنمية المستدامة تذهب أبعد من مقياس الناتج المحلي الإجمالي. وسيشمل التحديث المقبل لنظام الحسابات القومية لعام 2008، وهو المعيار الدولي لقياس الناتج المحلي الإجمالي، مسألتين الرفاه والاستدامة، فضلا عن الصلة بين نظام الحسابات القومية ونظام الحسابات البيئية - الاقتصادية الذي يقيس مساهمة البيئة في الاقتصاد وأثر الاقتصاد على البيئة. ولتكميل الناتج المحلي الإجمالي كمعيار للحصول على التمويل الميسر الشروط، يجري وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

72 - وينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة القيام بما يلي:

(أ) العمل بشكل جماعي لسد الثغرات في بيانات أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها النهوض بالإحصاءات الجنسانية وقياس المؤشر الجديد بشأن الدعم الإنمائي؛

(ب) دعم تنفيذ نظام الحسابات البيئية - الاقتصادية، وتحديث نظام الحسابات القومية، ووضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، فضلا عن استخدام مقاييس تذهب أبعد من مقياس الناتج المحلي الإجمالي؛

(ج) دعوة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى رسم خريطة لاستخدام قياسات الناتج المحلي الإجمالي وفعاليتها في تحليل التنمية المستدامة وتغير المناخ، في أغراض تشمل تخصيص التمويل.
